

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٥٢

الجمعة، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونويكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	السويد	السيدة شولجين نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وعن الشكر للأعضاء المنتهيةولايتهم

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي أول جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن خلال هذا العام، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة والأمانة العامة بمناسبة العام الجديد.

وإذ أتولى رئاسة أول جلسة رسمية للمجلس في عام ٢٠١٨، يسعدني أن أرحب بالأعضاء الجدد كوت ديفوار، وغينيا الاستوائية، والكويت، وهولندا، وبيرو، وبولندا. ونتطلع إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. وستقدم خبرتهم وحكمتهم مساعدة قيمة للمجلس في الاضطلاع بمسؤولياته.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنان المجلس للدول الأعضاء المنتهية ولايتهم – مصر، وإيطاليا، واليابان، والسنغال، وأوكرانيا، وأوروغواي – على إسهاماتهم الهامة في أعمال المجلس خلال فترة ولايتهم.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفير كورو بيشو، الممثل الدائم لليابان، على عمله رئيسا لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفير بيشو وفريقه عن عميق التقدير للمهارة الدبلوماسية العظيمة التي أدارا بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أوافي مجلس الأمن علما بمعلومات عن التطورات الجارية في جمهورية إيران الإسلامية، في إطار بند جدول الأعمال ”الحالة في الشرق الأوسط“.

وبما أن هذه هي الجلسة العلنية الأولى لمجلس الأمن في عام ٢٠١٨، أود بالنيابة عن إدارة الشؤون السياسية أن أهنئ الأعضاء الستة المنتخبين الجدد في المجلس على توليهم مسؤولياتهم الهامة. وأتمنى أيضا لمجلس الأمن سنة ناجحة.

بدأت الاحتجاجات في جمهورية إيران الإسلامية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حينما تجمع مئات الإيرانيين في أجواء سلمية إلى حد كبير في مشهد، ثاني أكبر مدن البلد، يرددون شعارات منددة بالمصاعب الاقتصادية. وخلال الأيام التالية، امتدت الاحتجاجات إلى مراكز حضرية أخرى، بما في ذلك في طهران، وكذلك في العديد من المناطق الريفية. كما عبرت بعض الشعارات عن خيبة الأمل حيال بطء التغيير أو التغيير المحدود فيما يتعلق بالقيود الاجتماعية والحريات السياسية، وانتقدت ما اعتبره المتظاهرون موقعا متميزا لرجال الدين وعناصر الجهاز الأمني في البلد. وفي حالات أخرى، طالب المتظاهرون بأن تتوقف إيران عن انخراطها المكلف في المنطقة.

وإذ تصاعدت الاحتجاجات، تحولت بعضها إلى احتجاجات عنيفة. وأظهرت أشرطة الفيديو التي نشرت على منتديات التواصل الاجتماعي، التي لا تزال الحكومة تمنعها على نطاق واسع وتسجيلات الفيديو التي تبثها القنوات التلفزيونية الحكومية ضرب المحتجين وحرق المكاتب الحكومية والمصارف والمراكز الدينية. ووفقا للتقارير الرسمية التي قدمتها وسائط الإعلام الإيرانية الرسمية، لقى أكثر من ٢٠ إيرانيا، بمن فيهم مراهق وشرطي، حتفهم أثناء الاحتجاجات. وذكرت وزارة الداخلية الإيرانية أنه تم احتجاز أكثر من ١ ٠٠٠ متظاهر، بالرغم من الإفراج عن الكثيرين.

وفي ظل التواجد المحدود للغاية في الميدان، لا يمكن للأمانة العامة أن تؤكد أو تنفي صحة الصور التي تم بثها أو مدى العنف. لكننا تلقينا تقارير تفيد بأن الشرطة، وليس القوات العسكرية، هي التي ترد على الاحتجاجات.

وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أعلن الحرس الثوري الإيراني نهاية الاحتجاجات ضد الحكومة. وتشير التقارير التي وردت في الآونة الأخيرة إلى احتجاجات أصغر حجما ومتفرقة. وفي الوقت نفسه، من ٣ إلى ٥ كانون الثاني/يناير، أفادت تقارير بتنظيم تظاهرات موالية للحكومة في جميع أنحاء البلد، وأعرب المشاركون عن تأييدهم للمرشد الأعلى وإدانة العنف.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قال الرئيس روحاني في اجتماع لمجلس الوزراء إنه ينبغي السماح للشعب الإيراني بحيز للاحتجاج وانتقاد الحكومة. وشدد في الوقت نفسه على أنه لا يجب السكوت عن أعمال العنف. وبعد ذلك بيومين، في ٢ كانون الثاني/يناير، اتهم المرشد الأعلى آية الله خامنئي أعداء إيران دون تسميتهم بإثارة الاضطرابات. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، وجه الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام يتهم فيها الولايات المتحدة بالتدخل

> ”بطريقة سافرة في شؤون إيران الداخلية بذريعة تقديم الدعم للاحتجاجات المتفرقة في إيران“.

واندلاع الاحتجاجات العنيفة في إيران قد ركز الاهتمام على الأحداث الجارية في البلد. وقد أعرب عدد من قادة العالم عن الدعم للمتظاهرين الإيرانيين، بينما دعا آخرون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، السلطات الإيرانية إلى احترام الحق في التظاهر السلمي وحرية الرأي. بيد أن الكثيرين دعموا حكومة إيران في وصفها للاحتجاجات بمسألة داخلية.

وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أصدر الأمين العام بيانا يعرب عن استيائه لإزهاق أرواح في الاحتجاجات ويحث على احترام الحق في التجمع السلمي والحق في حرية التعبير وحشد المظاهرات بطريقة سلمية، وفي اليوم نفسه، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان السلطات الإيرانية إلى

> ”التعامل مع موجة الاحتجاجات التي اندلعت في جميع أنحاء البلد بحرص شديد حتى لا تؤجج العنف والاضطرابات“،

والتحقيق في جميع حالات الوفاة والإصابات الخطيرة التي وقعت حتى الآن. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، ذكر أربعة من المقررين الخاصين للأمم المتحدة أنه

> ”يجب على السلطات الإيرانية أن تتخذ إجراءات فورية لكفالة إمكانية ممارسة جميع المواطنين للحق في حرية التعبير والتجمع بطريقة سلمية، وينبغي أن تكفل ألا تقابل هذه الحقوق الأساسية وغيرها بالعنف“.

وحتى اليوم، لم تتأثر أعمال الأمم المتحدة الإنمائية في جمهورية إيران الإسلامية كثيرا بالأحداث التي وقعت مؤخرا. وستواصل الأمانة العامة رصد التطورات في الميدان وإشراك السلطات الإيرانية بهدف المساهمة في الجهود التي تعالج، وكما أكد الأمين العام في بيانه المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير، الشواغل

المشروعة للسكان من خلال الوسائل السلمية والمساعدة على تجنب العنف أو الانتقام ضد المتظاهرين المسالمين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتمنى عاما جديدا سعيدا لجميع أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة.

في الأسبوع الماضي، ما حدث في الميدان في جميع أنحاء دولة إيران أمر يجب على العالم أن يسجله. إنه تعبير عفوي عن حقوق الإنسان الأساسية. إن الشعب الإيراني ينتفض في أكثر من ٧٩ موقعا في جميع أنحاء البلد. إنه عرض قوي قام به الناس الشجعان الذين ضاقوا ذرعا بحكومتهم القمعية لدرجة أنهم على استعداد للمجازفة بأرواحهم احتجاجا عليها. ينبغي للعالم أن يحيي شجاعتهم. ويجب الاستماع إلى أصوات الشعب الإيراني.

لقد ناقشنا الدور الملائم لحقوق الإنسان في مجلس الأمن. وبعض زملائنا يعتقدون أنه لا مجال للموضوع هنا. ويعتقدون أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية شأن يخص الحكومات التي تسيطر عليها وحدها. ولا تتشاطر الولايات المتحدة ذلك الرأي. إن حقوق الإنسان ليست هبة من الحكومات. إنها حقوق غير قابلة للتصرف للأشخاص أنفسهم. ولا يمكن فصل الحرية والكرامة الإنسانية عن السلم والأمن. وعندما يُحرم الناس من الحقوق، فإن الشعب يقاوم بحق. وإذا لم يتم الاعتراف بشواغلهم، فإن السلم والأمن يتعرضان للخطر حتما. وقد شهدنا ذلك مرارا طوال التاريخ البشري. وتمثل حالة سورية مؤخرا أحد الشواهد المروعة على تلك الحقيقة. وما يحدث في البلدات والمدن في جميع أنحاء إيران الآن يؤكد تلك الحقيقة الجوهرية.

وثمة توثيق على نطاق واسع لازدراء النظام الإيراني لحقوق شعبه طوال سنوات عديدة. وبالنسبة لشعب إيران، فقد طفح الكيل أخيرا، وهم يعبرون عن ذلك بالنزول إلى الشوارع. إن الشعب الإيراني يفهم طبيعة نظامه. ويفهم أن عدم قدرته على التعبير عن رأيه في حكومته قد أتاح المجال أمام النظام لتجاهله ونشر بذور النزاع وعدم الاستقرار في كل مكان. وإذا استمعنا للشعارات التي يهتف بها أبناء الشعب في الشوارع، فإن ذلك الفهم يتجلى بكل وضوح. وتفيد تقارير الأمم المتحدة أن النظام الإيراني ينفق ما لا يقل عن ستة بلايين دولار سنويا، دعما لنظام الأسد الدموي في سورية. إن شعب إيران يعرف ذلك، ولذلك يقول للحكومة ”دعكِ من سورية؛ وفكّري فينا“.

وينفق النظام الإيراني الملايين على الميليشيات في العراق كل سنة. وفي كل عام، يقدم المزيد من الملايين إلى المتمردين الحوثيين في اليمن، بما في ذلك من خلال تزويدهم بالقذائف التسيارية التي يطلقونها على بلدان أخرى. وفي الوقت نفسه، غدت الأسرة الإيرانية أفقر بنسبة ١٥ في المائة اليوم مما كانت عليه قبل ١٠ سنوات، ولذلك يطالب الشعب الإيراني بـ ”فكروا فينا“. ويمنح النظام قروضا منخفضة الفائدة لمن ينتمون إلى فئة النخبة ومن لهم صلة بذوي الشأن. ويمنح النظام عقود الإنشاء للشركات الفاسدة المنتسبة إلى قوات حرس الثورة الإسلامية. وهي تشيّد المباني بغير سخاء في الإنفاق على السلامة. وانهار الآلاف من تلك المباني أثناء زلزال حيث لقي المئات من الأشخاص حتفهم. والشعب الإيراني يهتف، ”فكروا فينا“. واليوم، يخاطب أبناء شعب إيران حكومتهم، ورسالتهم أكيدة. ”أوقفوا دعم الإرهاب. أوقفوا إعطاء البلايين من أموالنا للقتلة والطغاة. أوقفوا أخذ ثروتنا وإنفاقها على المقاتلين الأجانب والحروب بالوكالة. فكّروا فينا“.

إن الدول المحبة للحرية في جميع أنحاء العالم –كندا والنرويج والمملكة المتحدة وإسرائيل وفرنسا والسويد وبلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي – قد حشدت الدعم لقضية الشعب الإيراني.

ونحن نحترم ونقدر جميع بياناتها، دعما لحقوق الإنسان العالمية. ولكن علينا أن نبذل المزيد من الجهد. ويحجب النظام الإيراني إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت في محاولة لوقف الاتصالات بين المحتجين. وهو يسعى إلى إسكات صوت الشعب الإيراني. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. إن كل دولة عضو في الأمم المتحدة تتمتع بالسيادة ولكن لا يمكنها استخدام السيادة كدرع عندما تحرم شعبها بشكل مطلق من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأدعو جميع زملائي إلى مشاركتي في إسماع رسالة الشعب الإيراني. وأدعو الحكومة الإيرانية إلى التوقف عن فرض رقابة على آراء الناس، وإلى استعادة إمكانية وصولهم إلى الإنترنت، لأن الشعب الإيراني سيحدد مصيره في نهاية المطاف. ولا مجال للشك الْبَتَّةَ في أن الولايات المتحدة تقف دون تهاون مع أولئك الذين يسعون للحصول على حريتهم ويلتمسون الرخاء لأسرهم والكرامة لأمتهم في إيران. إننا لن نصمت. ولن يغيّر ذلك أية محاولة مُضلِلة لوصف المحتجين بأنهم دمى للقوى الأجنبية. إن الشعب الإيراني يدرك الحقيقة، وكذلك ندركُها نحن. إنهم يتصرفون بمحض إرادتهم، بالأصالة عن أنفسهم، ومن أجل مستقبلهم. ولن يحول أي شيء دون وقوف الأمريكيين متضامنين معهم.

في عام ٢٠٠٩، وقف العالم موقف المتفرج السلبي عندما سُحقت آمال الشعب الإيراني على أيدي حكومته. وفي عام ٢٠١٨، لن نكون صامتين. ومرة أخرى، ينتفض شعب إيران. وهم يطلبون شيئا لا يحق لأي حكومة حرمانهم منه – حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية. إنهم يصرخون ''فكروا فينا''. وإذا كانت المبادئ التأسيسية لهذه المؤسسة تعني أي شيء، فإننا لن نكتفي بسماع صرختهم؛ ولكننا سنستجيب لها في نهاية المطاف. لقد جرى الآن تنبيه النظام الإيراني. وسيراقب العالم ما يقوم به.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون على المعلومات المفصّلة عن الأحداث التي وقعت مؤخرا في إيران. ونحن نتابع الحالة على أرض الواقع بعناية، وأود، باسم فرنسا، أن أبدي اليوم ملاحظتين رئيسيتين.

أولا، إننا نجتمع بعد ظهر هذا اليوم بشأن موضوع الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد مسألة إيران. ونعلم جميعا أن هناك بنوداً مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، تمكننا من معالجة وتناول مختلف الملفات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين في المنطقة، سواء كان موضوعها هو تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو لبنان أو سورية أو اليمن أو العراق. وفي هذا الصدد، يجب أن يتمثل دورنا ومسؤوليتنا في المشاركة التامة في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول لأزمات الشرق الأوسط والتحديات التي تواجهه. ومن هذا المنطلق، من الضروري كفالة أن نتمكن من الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران، خطة العمل الشاملة المشتركة، والتمكين من تنفيذه بالكامل. وجرت الموافقة على هذا النهج بتوافق في الآراء في الجلسة التي عقدها المجلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8143). والاتفاق ملزم لنا جميعا، ويتمثل التحدي الذي نواجهه في تنفيذه بصرامة. إن الاتفاق النووي هو حجر الزاوية في استقرار المنطقة برمتها. والوجه الآخر لذلك الاتفاق هو أن خسارته ستكون خطوة خطيرة إلى الوراء، يُحتمل أن تترتب عليها عواقب وخيمة، ليس على المنطقة فحسب، بل على المجتمع الدولي ونظام عدم الانتشار النووي.

كما يجب علينا التأكد من الاستمرار في الحوار الواقعي الذي ينطوي على تحديات جمة مع إيران بشأن احتواء نشاطها في مجال القذائف التسيارية والحد منه بغية ضمان ألا يصبح عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار في المنطقة. وإلى جانب ذلك، يجب علينا أن نواصل التبادل الوثيق للآراء مع إيران لتمكيننا من مواجهة طهران صراحة بالشواغل التي أوجدها نفوذها في

الشرق الأوسط ودورها في الأزمات الإقليمية، لا سيما من خلال تصرفاتها في العراق وسورية ولبنان واليمن. وفي جميع تلك البلدان، يجب علينا أن نجد السبل والوسائل اللازمة للتصدي للمحاولات الخارجية لفرض الهيمنة، الأمر الذي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى فشل كل الجهود الرامية لتحقيق استقرار الحالة. وذلك هو السبيل الوحيد لإحراز تقدم نحو السلام ونحو إيجاد حلول سياسية شاملة للجميع للنزاعات التي تعصف بالشرق الأوسط في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من الاختلافات الخطيرة في بعض الأحيان، وهو ما نسلّم به، فإننا جميعا بحاجة إلى ذلك الحوار. ولا تزال فرنسا ملتزمة بذلك أكثر من أي وقت مضى، بينما ستواصل التيقظ والتفكير الواضح والصريح.

أما النقطة الثانية التي أود إبداءها، فهي تتعلق بالمسألة التي حدت بالمجلس إلى أن يجتمع اليوم. وأود أن أعرب عن قلقنا إزاء أعمال العنف التي أعقبت المظاهرات في إيران في الأيام القليلة الماضية، وإزاء ما نجم عنها من سقوط العديد من الضحايا في صفوف المحتجين واعتقال العديدين منهم. وندعو السلطات الإيرانية إلى إظهار ضبط النفس والتزام الهدوء واحترام الحريات الأساسية، بما فيها حرية الضمير والتعبير والاتصال والحق في الاحتجاج السلمي. ويجب أن يتمكن الإيرانيون من التظاهر سلميا وأن يتم سماع آرائهم. ويجب علينا أن نظل يقظين لضمان عدم انتهاك تلك الحقوق والحريات، كما أخبر رئيسُ فرنسا ماكرون نظيره الإيراني الرئيس روحاني، عندما تحادثا في ٢ كانون الثاني/يناير.

ذلك ما قاله الرئيس ماكرون لنظيره الإيراني، الرئيس روحاني، أثناء محادثهما في ٢ كانون الثاني/يناير.

إن الأمر متروك للإيرانيين والإيرانيين وحدهم في سلوك طريق الحوار السلمي – حوار ينبني على الاحترام التام للحقوق والحريات الأساسية للشعب الإيراني. ومهما كانت درجة إثارة أحداث اليومين الماضيين في إيران للقلق، فإنها لا تشكل في حد ذاتها تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويجب علينا أن نستجيب بشكل مناسب، وبعبارة أخرى، أن نتوخى اليقظة إزاء خطر العنف ضد المحتجين السلميين، ولكن أن نحذَر أي محاولة لاستغلال هذه الأزمة لأغراض شخصية، الأمر الذي يمكن أن يسفر عن نتيجة تناقض تماما النتيجة المرجوة.

وختاما، أود أن أقول أن التغيير في إيران لن يأتي من الخارج؛ فهو سيأتي من الشعب الإيراني نفسه.

السيد إينتشوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، وإذ أن هذه هي أول جلسة مفتوحة لمجلس الأمن، أهنئ وفد كازاخستان مرة أخرى، باسم وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على توليه رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأؤكد له دعمنا.

يعتقد الوفد البوليفي أن عقد هذه الجلسة ليس مبادرة جديرة بالترحيب، لأننا نشهد، وكما كان الحال في الماضي، محاولة واضحة من جانب بعض البعثات لتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى مسائل لا تدخل في نطاق هذه الهيئة. إننا نرفض رفضا قاطعا المحاولات السافرة من جانب بعض الوفود للضغط من أجل عقد جلسات بشأن مسائل لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، تعرض المجلس في المدى الطويل لأن يستغل لأغراض سياسية.

ويجب أن يكون واضحا بجلاء للمجتمع الدولي أن الحالة في جمهورية إيران الإسلامية ليست من المسائل التي يتعين إدراجها على جدول أعمال مجلس الأمن. ويساورنا القلق إزاء محاولات الضغط لإدراجها في جدول أعمال مجلس الأمن في إطار بند الشرق الأوسط من جدول الأعمال الأوسع نطاقا.

وقد تم إيضاح موقف دولة بوليفيا المتعددة القوميات بجلاء من قبل الرئيس إيفو موراليس، الذي أدان بأشد العبارات الممكنة أي تهديد بالتدخل في الشؤون الداخلية لشعب

وحكومة جمهورية إيران الإسلامية. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن على الإطلاق للإجراءات الانفراديةوسياسات التدخل وتغيير الأنظمة، كما أثبت التاريخ مرارا وتكرارا، إلا أن تؤدي إلى آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية مدمرة، ما زلنا نشهد تداعياتها اليوم في بعض الحالات في سياق المسائل المعروضة على مجلس الأمن.

ونود أن نردد، بهذه المناسبة، موقف حركة بلدان عدم الانحياز، التي أكدت مرارا وتكرارا التزامها باحترام السيادة والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول؛ والتمسك بالمساواة في السيادة بين الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وأخيرا، فإن بوليفيا على قناعة من أن أي نزاع داخلي في أي دولة في جميع أنحاء العالم يجب أن يُحل في إطار ممارسات ذلك البلد وتمشيا مع مبادئه السيادية الخاصة، من دون أي تدخل خارجي.

السيد العتيبي (الكويت): يطيب لي، سيدي الرئيس، وأنا أتكلم للمرة الأولى في المجلس أن أرجو للجميع عاما سعيدا، وأتقدم لكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير متمنيا لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعمال المجلس.

كما أود أن أهنئ أيضا الدول الأعضاء المنضمة حديثا، معنا، إلى مجلس الأمن، متمنيا لها كل التوفيق خلال فترة العضوية على مدى العامين المقبلين.

بعد مضي ٤٠ عاما على عضويتنا الأولى في المجلس، أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم اليوم على تطلعنا للعمل والتعاون معكم جميعا حيال كافة المسائل والقضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس. إن دولة الكويت لن تألو جهدا خلال فترة عضويتها في الامتثال والالتزام الكامل بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، آملين في أن تكلل جهودنا معكم بالنجاح في تلبية تطلعات شعوبنا والعالم أجمع.

لقد استمعنا باهتمام للإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي – بروك زيريهون، مثمنين ما ورد بها من معلومات ومعربين عن تقديرنا للجهود التي يبذلها العاملون في إدارة الشؤون السياسية كافة، كما أحطنا علما بما ورد في الرسالة الموجهة من ممثل إيران الدائم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، المؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، والبيان الصحفي الصادر عن الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة يوم أمس الخميس، الذي عبر من خلاله عن متابعة الأمين العام بقلق للأحداث الأخيرة في إيران وشجبه للخسائر في الأرواح نتيجة للمظاهرات.

إننا، وبكل أسف، نتابع ما جاء في التقارير وما ذكر نقلا عن السلطات الإيرانية بشأن سقوط العديد من الضحايا من المدنيين وأفراد قوات الأمن جراء المظاهرات وأعمال العنف التي تشهدها عدد من المدن الإيرانية منذ عدة أيام، مشددين، في هذا السياق، على ضرورة احترام حرية التعبير والتظاهر السلمي الذي يكفله دستور جمهورية إيران الإسلامية والقانون الدولي، بما في ذلك معاهدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦، التي تكفل، من بين جملة أمور، الحق في حرية التعبير وحرية التجمع.

تؤمن دولة الكويت بأهمية الدبلوماسية الوقائية وتعزيز دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات والتعامل مع الأحداث والأزمات في وقت مبكر، إذا كانت هناك بوادر لمخاطر مستقبلية على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. ونأمل بأن لا تأخذ المظاهرات الشعبية التي تشهدها جمهورية إيران الإسلامية منذ عدة أيام هذا المنحى. ونود أن نشدد هنا، عند التعامل مع مثل هذه الأحداث، على ضرورة الاحتكام إلى المبادئ المستقرة

والمتعارف عليها في العلاقات بين الدول والمبنية على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتي تدعو إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة الاختصاصات التي حددها الميثاق لأجهزة الأمم المتحدة المختلفة. فالمجلس، ووفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، هو الجهاز المكلف بصون السلم والأمن الدوليين والتصدي لأية تهديدات حقيقية للأمن والاستقرار العالميين.

لقد شهدت عدة دول في منطقة الشرق الأوسط، خلال السنوات القليلة الماضية مظاهرات واحتجاجات كانت سلمية في بداياتها ولكنها تطورت وتحولت، بكل أسف، إلى أعمال عنف نجمت عنها خسائر بشرية هائلة ودمار كبير للبنية التحتية وتدخلات خارجية زعزعت الأمن والاستقرار في المنطقة، انتهت بعضها إلى أوضاع مأساوية لا يزال المجتمع الدولي بأسره منشغل بها ويعاني من تبعاتها، لذلك نرجو عدم تكرار تلك الأحداث مجددا، سواء كان ذلك في إيران أو غيرها من الدول.

إن جمهورية إيران الإسلامية دولة جارة وتربطنا بها علاقات تاريخية ونحن حريصون كل الحرص على علاقات طيبة ومستقرة معها، تستند إلى مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما أكدت عليه قراراتنا ضمن بعدها الخليجي والعربي والإسلامي، وهي الأبعاد التي نتشرف اليوم بنقل همومها ومشاغلها للمجلس. وإننا نرى أن استقرار وأمن إيران يرتبط بشكل وثيق بأمن واستقرار المنطقة والعالم أجمع. ونأمل في ألا يتطور الوضع والأحداث في إيران إلى المزيد من أعمال العنف، وندعو إلى اتخاذ كل ما يلزم من تدابير وإجراءات وممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين، تفاديا لسقوط المزيد من الضحايا والتعامل مع مطالبهم بحكمة لتحسين أوضاعهم المعيشية، بما يجنب المنطقة المزيد من التوتر وعدم الاستقرار.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، وأرحب بكم في مقعد الرئاسة.

كما أود أن أتوجه بالشكر لمقدم الإحاطة الإعلامية، الأمين العام المساعد زيريهون، على آخر المستجدات بشأن الحالة في إيران، وأن أرحب ترحيبا حارا بجميع الأعضاء الجدد في مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الأعضاء الستة جميعا لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن المملكة المتحدة تراقب الأحداث في إيران عن كثب. ونأسف للخسائر التي وقعت في الأرواح أثناء الاحتجاجات. وندعو إلى إنهاء العنف وإلى امتثال حكومة إيران لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان عند التعامل مع الاحتجاجات. وينبغي إجراء حوار ذي مغزى بشأن المسائل المشروعة والهامة التي يثيرها المحتجون. وألاحظ هنا أن الرئيس روحاني قد قال إن شواغل المحتجين مشروعة، وأن لهم الحق في الاحتجاج السلمي. وينبغي أن يتمكن السكان من ممارسة حقهم في حرية التعبير والتظاهر السلمي والقانوني. ونشجع السلطات الإيرانية على السماح بهذه الأعمال.

ما من أحد يقحم إيران في جدول أعمالنا. وبموجب المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن مخول له تماما

> ”أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي“.

ويتجاوز قلق المملكة المتحدة إزاء حالة حقوق الإنسان في إيران طريقة التعامل مع المتظاهرين مؤخرا. فاستمرار استخدام عقوبة الإعدام، بما في ذلك ضد الأحداث، وضعف سيادة القانون والقيود المفروضة على حرية التعبير وحرية الدين والمعتقد، كلها أمور تبعث على القلق العميق. وندعو إيران إلى التقيد بالتزاماتها الدولية واحترام حقوق الأفراد في حرية التعبير وإبداء الرأي والتجمع السلمي. كما نحث إيران على السماح للمقررة الخاصة بالوصول الكامل كي تتمكن من أن تقيم بشكل كامل الإجراءات الإيرانية في المجالات المثيرة للقلق.

وفي الوقت نفسه، من المهم الاعتراف بأن إيران لديها مصالح أمنية مشروعة في المنطقة. فقد عانت إيران معاناة هائلة في الحرب بين إيران والعراق. وعملنا مع إيران بعد يوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. والشعب الإيراني يمثل حضارة عريقة وهامة وله مكانة يستحقها في العالم المعاصر، ولديه اقتصاد حديث. ولكن في كثير من الأحيان، يتم السعي إلى تحقيق المصالح الأمنية لإيران بطريقة تزعزع الاستقرار، وفي بعض الأحيان، تهدد الآخرين بشكل مباشر وتدعم الإرهاب وتشوه الاقتصاد الإيراني. وتؤدي هذه الأنشطة الإقليمية إلى تزايد النزاعات الدولية وتهدد السلم والأمن الدوليين.

وإننا نشعر بقلق عميق إزاء المساعدة الإيرانية التي تحصل عليها جماعات في اليمن ولبنان وسورية والعراق. ويشمل ذلك عمليات تم الإبلاغ عنها لنقل مكونات قذائف تسيارية إيرانية وما يتصل بها من تكنولوجيا إلى الحوثيين في اليمن. وعمليات النقل هذه تنتهك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يحظر القيام بعمليات نقل من هذا القبيل دون إذن من مجلس الأمن. كما أنها تنتهك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يحظر بيع أو نقل الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى الحوثيين. وقد استهدفت هجمات بالقذائف شنها الحوثيون في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر مناطق مدنية. ولو كانت هذه القذائف قد سقطت على الأماكن المستهدفة، لتسببت في معاناة وفوضى. وهناك تقارير صحفية حتى اليوم عن عملية إطلاق جديدة. وهذا أمر غير مقبول. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرارات المجلس ومنع هذه الهجمات، التي تزيد من حدة التوترات الإقليمية وتهدد السلم والأمن.

كما سيؤدي نقل الأسلحة إلى الحوثيين إلى إطالة أمد النزاع في اليمن ومعاناة الشعب اليمني. وعلى نحو ما ذكرت آنفا، فإن من الضروري أن تجري الأمم المتحدة تحقيقا شاملا وأن تُبلغ مجلس الأمن باستنتاجاتها في أقرب وقت ممكن. ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى عقد اجتماع مشترك بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والمجلس في إطار القرار ٢٢٣١. كما نتطلع إلى تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) خلال هذا الشهر.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما تاما بخطة العمل الشاملة المشتركة. فهي أحد أعظم النجاحات التي حققها المجتمع الدولي في التاريخ الحديث. ونرحب بامتثال إيران لالتزاماتها النووية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها حتى يشهد الشعب الإيراني الفوائد الملموسة لهذا الاتفاق.

كما نشجع إيران على التقيد بالتزاماتها، لا سيما فيما يتعلق بأحكام المرفق باء، على النحو المبين في التقرير الرابع للأمين العام (S/2017/1030)، وفقا لما نص عليه القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولا تزال إيران تستثمر بكثافة في تطوير القذائف التسيارية على الرغم من الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة؛ وقد شهدنا عمليات إطلاق قذائف تسيارية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بما يتعارض مع القرار. ونحث إيران على الامتناع عن هذه الأنشطة، ونطلب من جميع الشركاء تقديم أي دليل على إجراء إيران لنشاط يتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إلى مجلس الأمن.

ختاما، فلنتذكر أن ازدهار إيران واستقرارها سيعودان بالفائدة علينا جميعا، في المنطقة وخارجها. وسنواصل تشجيع إيران على الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن واحترام الحقوق الإنسانية لمواطنيها والحد من التوترات الإقليمية. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار اللذين نسعى جميعا إلى تحقيقهما.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): بما أن هذا هو أول بيان لنا منذ أن أصبحنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، نود أن نشكر رئاسة كازاخستان على عملها في كانون الثاني/يناير.

وبما أن هذه هي المرة الخامسة التي نعود فيها إلى مجلس الأمن، أود أن أبدأ بالتذكير بالسفير خافيير بيريز دي كوييار، الذي مثل بيرو في هذا الجهاز في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤. وقد أشار، في ذلك الوقت، إلى أن وفد بيرو سيستعين بخبرته في الأمم المتحدة وسيفي بولايته من خلال النظر بعناية وبشكل مكثف في المشاكل التي تواجه المنظمة بغية الإسهام بشكل مدروس وموضوعي في حلها. وقال إنه يعتزم التقيد بميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا. وتؤكد بيرو من جديد ملاحظات السفير دي كوييار.

ترحب بيرو بالإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون، وتشكره على المعلومات التي قدمها عن الحالة في جمهورية إيران الإسلامية. وفي هذا الصدد، نأسف للخسائر في الأرواح، ونلاحظ أن حرية التعبير وتكوين الجمعيات حقوق غير قابلة للتصرف، ونؤكد على أن السلطات الإيرانية مسؤولة عن حماية جميع السكان وضمان الممارسة السلمية لحقوقهم وحرياتهم الأساسية. وفي سياق السلم والأمن الدوليين، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتشاطر ثلاث نقاط.

أولا، نعتقد أن مجلس الأمن، وهو الجهاز المنوط به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يتمكن دائما من المساهمة في منع نشوب النزاعات، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبالتأكيد، يمكن أن تتفاقم الحالة في إيران، وهي بلد يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاستقرار في الشرق الأوسط. وقد نجم عن حالات مماثلة في الآونة الأخيرة في بلدان أخرى في المنطقة عواقب وخيمة.

ثانيا، إن بيرو مقتنعة بأنه لكي يتسم عمل المجلس بالمصداقية ويكون متسقا وفعالا، فإنه ينبغي أن يجسد التزام أعضائه بالإجماع، استنادا إلى تحليل دقيق وموضوعي ومتجرد للوقائع. وقد أظهر المجلس هذه الوحدة والصرامة عندما تناول المسألة النووية الإيرانية. وكانت الإجراءات المتسقة التي اتخذها، بما في ذلك فرض جزاءات، أساسية من أجل التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. ويرى بلدي أن تنفيذ ذلك الاتفاق، على نحو ما أيده ورصده المجلس، يشكل اليوم عاملا أساسيا للحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي. ويتجلى ذلك في إدراجه كبند محدد في جدول الأعمال. وتولي بيرو الأولوية للحفاظ على نظام عدم الانتشار، وتسلط الضوء على ضرورة أن يظل المجلس متحدا عند النظر في المسائل المتعلقة بإيران. وفي هذا الصدد، نلاحظ أهمية تعزيز تعددية الأطراف والتعاون والقانون الدولي بغية التصدي للتحديات الخطيرة التي يواجهها المجتمع الدولي.

ثالثا، نلاحظ أن الحالة في إيران أيضا تجسد الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الإقليمية الطويلة الأمد، والتي تظهر الصلة بين السلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية. وهذا يتطلب، في جملة أمور، الاحترام الكامل للقانون الدولي والحقوق والحريات الأساسية، وكذلك تعزيز تدابير بناء الثقة والحوار والتفاوض. كما سيتطلب مشاركة النساء والشباب في العمليات الوطنية ذات الصلة، ونزع السلاح، والاستثمار في التنمية المستدامة، والوقاية من الكوارث الطبيعية، والاهتمام العاجل بالأزمات الإنسانية، وبطبيعة الحال، الدعم السياسي والتعاون من جانب المجتمع الدولي.

السيدة شولجين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة والترحيب بالأعضاء الجدد في المجلس. كما أشكر الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون على إحاطته الإعلامية.

لقد تابعنا عن كثب التطورات الأخيرة في إيران. وإننا ندين الاستخدام المفرط للعنف والخسائر المؤسفة في الأرواح. يقع على عاتق مجلس الأمن وظيفة وقائية أساسية وينبغي لنا دائماً النظر في الوسائل الكفيلة بمتابعة الإنذارات المبكرة بأنسب الطرق البناءة، وبغض النظر عن البلد المتأثر أو الحالة المعنية. إلا أننا لدينا تحفظات بشأن شكل وتوقيت هذه الجلسة.

وبالنسبة للسويد والاتحاد الأوروبي، كانت حقوق الإنسان دائماً مسألة أساسية في علاقاتنا مع إيران. وتؤيد السويد بشكل لا لبس فيه احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في كل مكان في جميع أنحاء العالم. إن الحق في التجمع السلمي وفي حرية التعبير يجب أن يُحترم. ويجب أن يكون هذا هو الحال في إيران كما هو الحال في أي بلد آخر. وينبغي الاستماع إلى التظلمات التي أطلقت في الاحتجاجات ويجب أن تُحل القضايا المطروحة من خلال الحوار، كجزء من العملية الديمقراطية.

وقد أحطنا علماً بإعادة الرئيس روحاني التأكيد على حق الناس في الاحتجاج السلمي. ونتوقع من السلطات الإيرانية الرد على الاحتجاجات بالامتثال الكامل لالتزامات إيران بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تكتسي مواصلة الحوار الوثيق مع إيران أهمية قصوى. وقد كانت السويد على اتصال مع السلطات الإيرانية بشأن التطورات الأخيرة. وبروح من الصراحة والاحترام، أوضحنا أننا نتوقع من جميع الأطراف المعنية الامتناع عن الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة وكفالة احترام حرية التعبير، بما في ذلك على الإنترنت.

يجب فصل انتهاكات حقوق الإنسان في إيران عن خطة العمل الشاملة المشتركة. والسويد والاتحاد الأوروبي واضحان جداً بشأن دعمهما الكامل للاتفاق. وتكتسي مواصلة تنفيذه أهمية حاسمة. يضمن الاتفاق الطابع السلمي حصراً للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة وخارجها. وهو يسهم بشكل كبير في تعزيز الهيكل العالمي لعدم الانتشار.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على اضطلاعكم بدوركم بصفتكم رئيس المجلس. ولذلك سأحاول أن أقول باللغة الكازاخية ”شكراً لكم، سيدي الرئيس“.

هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها مملكة هولندا الكلمة بصفتها عضواً في مجلس الأمن للعام ٢٠١٨. ولذلك أودّ أن أبدأ بشكر زميلي، السيد سيباستيانو كاردي، ونائب الممثل الدائم السيد إنيغو لامبرتيني وفريقهما لما قامت به إيطاليا من عمل ممتاز في عام ٢٠١٧، في سياق تقسيم فترة العضوية للعامين ٢٠١٧-٢٠١٨ في مجلس الأمن. وأودّ أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية. وبالنظر إلى القيمة التي نوليها للحوار، نرحّب بحضور إيران في هذه الجلسة اليوم.

وسأتناول في بياني ثلاث مسائل: الحالة الراهنة في إيران وحقوق الإنسان والوقاية. وأدوّ أن أبدأ بالنقطة الأولى، الحالة الراهنة في إيران.

كما ذكر الأمين العام المساعد للتو، فإن الاحتجاجات ضد الحكومة في إيران، التي نشأت في مشهد، انتشرت إلى العشرات من المدن الإيرانية والمناطق الريفية. وكانت احتجاجات مشروعة وسلمية من جانب الشعب الإيراني على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها في حياتهم اليومية. لقد شهدنا مستوى مثيراً للقلق من العنف والخسائر في الأرواح التي بلغت أكثر من ٢٠ شخصاً، مع عدد أكبر من الجرحى والمقبوض عليهم. وكما أشار الأمين العام المساعد للتو، يبدو أن الحالة في إيران تتجه نحو الهدوء.

ويحدونا الأمل في أن يزيد استقرار الحالة في إيران، لا سيما عندما يتعلق الأمر باستخدام العنف. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف للامتناع عن كافة أعمال العنف. وعلاوة على ذلك فإننا ندعو الحكومة الإيرانية إلى الشروع في عملية مساءلة شاملة. وينبغي أن تُعالج عملية المساءلة هذه جميع حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلطة القضائية والوكالات الأمنية الإيرانية. إن وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، التي تتعلق باحترام حقوق الإنسان. إن الحق في التظاهر السلمي والحق في حرية التعبير

والتجمع هما من الحقوق الأساسية. وهما ينطبقان على جميع الأشخاص، في جميع البلدان، وإيران ليست استثناء. كما أكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على ذلك في بياننا الأخير بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير.

وفي ضوء ذلك، نقدر التصريحات العلنية للرئيس الإيراني المتعلقة بشرعية الاحتجاج السلمي في البلد، ونحيط علماً بزيادة الاستعداد للمشاركة من جانب السلطات الإيرانية بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. ومع ذلك، شهدنا أن جمهورية إيران الإسلامية فرضت قيوداً على شبكة الإنترنت وخارجها بشأن الحق في حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وتحث مملكة هولندا جمهورية إيران الإسلامية على إنهاء هذه القيود، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالوقاية. لا يمكن تحقيق الكرامة الإنسانية من دون حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا يمكن أن يكون هناك استقرار أو أمن دائمان من دون الكرامة الإنسانية. ولذلك، من منظور منع نشوب النزاعات، يتحمّل المجلس مسؤولية التحرك المبكر وبشكل حاسم عندما تتعرض الحريات الأساسية للخطر. ولكل شخص الحق في الحريات الفردية، مثل حرية الدين وحرية التعبير وحرية التجمع، ولكل شخص حقوق انتخابية والحق في محاكمة عادلة. هذه ليست مجرّد كلمات؛ إنها التزامات بمقتضى القانون الدولي. وتتحمل جميع الحكومات مسؤولية الوفاء بتلك الالتزامات.

وفي الختام، تعرب مملكة هولندا مجدداً عن قلقها إزاء التطورات الأخيرة في إيران. ويحدونا الأمل في أن تعمل جلسة اليوم كتدبير وقائي لتجنب المزيد من تصعيد العنف. وندعو حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى ممارسة ضبط النفس عند الرد على الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم الإنسانية، ورفع القيود المفروضة على الحريات الأساسية، والتمسك بسيادة القانون من خلال مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

والحوار أمر بالغ الأهمية في هذا السياق - الحوار داخل إيران لمعالجة المظالم القائمة، ولكن أيضاً الحوار بين إيران والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. إن مملكة هولندا ملتزمة بأداء دورها في هذا الحوار، ولا سيما أثناء سنتنا في المجلس.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وبولندا على استعداد لدعمكم، ولكن لنا بالغ الشرف أيضاً في الانضمام إلى مجلس الأمن مع الأعضاء المنتخبين الجدد وعلى استعداد للتعاون الوثيق. وأشكر أيضاً الأمين العام المساعد تايي - بروك زيريهون على إحاطته الإعلامية القيّمة.

ما فتئت فييت نام تتابع التطورات الأخيرة في سورية بقلق بالغ. ونشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر المأساوية في الأرواح. ينبغي لجميع الأطراف تجنب العنف بلا شروط والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس. ونود أيضاً أن نشدد على أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل الحق في التجمع السلمي والتظاهر وحرية الرأي والتعبير، يجب حمايتها واحترامها تمشياً مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تعد جمهورية إيران الإسلامية طرفاً فيها.

لدى إيران مجتمع دينامي مع عنصر حيوي شاب يريد إيصال صوته. وانطلاقاً من تجربتنا التاريخية، تشجع بولندا جميع الأطراف - ولا أحد سوى الإيرانيين يمكنه أن يفعل ذلك - على الدخول في حوار سلمي لأن ذلك هو السبيل الأمثل للتصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الإيراني.

كما تود بولندا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شواغلها إزاء تزايد التوترات في المنطقة. فلدى إيران إمكانية الاضطلاع بدور بناء والإسهام في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين. ولذلك، ندعو السلطات الإيرانية والبلدان الأخرى في المنطقة

على العمل من أجل تهدئة التوترات وتجنب الأعمال التي قد تسهم في العنف أو الطائفية أو الاستقطاب.

السيد تانو – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بما أنني أتكلم للمرة الأولى في قاعة مجلس الأمن، أود أن أتمنى للجميع سنة سعيدة. كما أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير.

وبعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أن أحيي وأشكر البلدان التي ستنتهي عضويتها في المجلس، ولا سيما من القارة الأفريقية، على الدعم الذي قدموه لنا في الاستعداد لعضويتنا في المجلس.

يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما نود أن نشكر السيد زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في إيران. يحيط وفد بلدي علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمها، وزودتنا بآخر التطورات في الحالة الاجتماعية – السياسية في البلد. واستنادا إلى أحدث المعلومات الواردة فيها، فإنها ترحب بالعودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية على أرض الواقع، وتأمل في أن يستمر هذا الاتجاه لما فيه أفضل مصالح الشعب الإيراني. ويدعو بلدي، كوت ديفوار، تماشيا مع سياسته المتمثلة في إجراء الحوار في حالة الأزمات، الأطراف، ولا سيما الحكومة والمتظاهرين، إلى مواصلة الحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي للمشاكل الكامنة وراء الحالة الراهنة.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي في أن تتخذ السلطات الإيرانية مبادرات جادة من أجل تحقيق الهدوء والسكينة للشعب الإيراني، كي يتسنى لهم أن يجروا معا الإصلاحات الاقتصادية الضرورية المفضية إلى تحقيق تنمية البلد.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ جميع أعضاء مجلس الأمن في بداية العام الجديد، عام ٢٠١٨، آملا في أن ننعم بالصحة الجيدة والازدهار وأن ننجح في مساعينا. وعلى وجه الخصوص، نهنئ كازاخستان، من خلال السفير عمروف، بتولي رئاسة المجلس لهذا الشهر، كانون الثاني/يناير، وبالطريقة الدينامية التي بدأها في تناول أعمال المجلس.

إن جمهورية غينيا الاستوائية فخورة جدا بجلوسها للمرة الأولى في قاعة مجلس الأمن، وأود أن أشكر بصدق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الثقة التي منحوها لبلدنا. وعلى وجه الخصوص، نود أن نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء مجلس الأمن، الأعضاء الحاليين والذين انتهت عضويتهم للتو – وهم، اليابان، والسنغال، ومصر، وأوكرانيا، وإيطاليا، وأوروغواي – على الدعم القيّم الذي قدموه لنا خلال الأشهر القليلة الماضية. وأعرب عن هذا الامتنان لجميع أعضاء إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما أولئك المسؤولون عن شؤون مجلس الأمن، على كل الدعم الذي قدموه لنا.

إن الحالة في جمهورية إيران الإسلامية معروضة علينا اليوم بسبب المظاهرات التي وقعت في عدة مدن في البلد. تعترف حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بحق المواطنين في التظاهر، كما أقرته السلطة القضائية الإيرانية. يجب أن تكون المظاهرات تعبيرا سلميا عم يريده الشعب، ويجب أن تخضع للقانون من حيث طريقة إجرائها، وكيفية تكشفها وكيفية إنهائها، وفي الوقت نفسه احترام حقوق الأشخاص الذين لا يؤيدونها.

وعلى الرغم من أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، فإنها لا تشكل، من حيث المبدأ، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لا بد من معالجة قضايا حقوق الإنسان ومناقشتها في المحافل المختصة التي أنشأتها الأمم المتحدة لهذا الغرض، وهي مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، حيث تمت مناقشتها، ولا تزال تُناقش في تلك الهيئات، دائما مع إيلاء الاحترام الواجب لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إن جمهورية غينيا الاستوائية مقتنعة بوجوب حل أي نزاع عن طريق السعي المستمر لإيجاد حل سلمي من خلال التشاور والحوار، ودوما بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي ووفقا للاحترام المطلق لحقوق الإنسان. ولذلك، ترى غينيا الاستوائية أن الحوار الشامل والصريح هو السبيل الوحيد لتسوية الحالة في إيران، وأنه يجب على الإيرانيين أنفسهم، في هذا الصدد، أن يجدوا حلولا لمشاكلهم كإخوة بالاستفادة من شرعية المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا، ومع الاحترام الصارم لسيادة القانون.

وأخيرا، نود أن نعرب عن امتناننا للسيد زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها حيث وفر لنا معلومات مستكملة بشأن الكيفية التي تتطور بها المظاهرات في جمهورية إيران الإسلامية، ونحن سعداء لسماعنا أن تلك المظاهرات آخذة في الهدوء. ولذلك، نعرب عن الرغبة في إيجاد طريقة لفتح الحوار بين الإيرانيين من أجل تسوية الحالة الراهنة في البلد داخليا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود الإعراب عن مدى سروري برؤيتكم، سيدي، تتولون مسؤولية رئاسة مجلس الأمن. وإنني أدرك أنه يمكننا أن نعول على حكمتكم.

كما أرحب بالأعضاء الجدد في المجلس وأؤكد لهم استعدادنا للعمل معهم عن كثب، كما فعلنا مع الزملاء الذين غادرونا لتوهم لانتهاء فترة عضويتهم. ونشيد بالمساهمات التي قدموها.

وأشكر الأمين العام المساعد تايي - بروك زيريهون على إحاطته الواقعية جدا بشأن المسألة المعروضة علينا اليوم. كما أحطنا علما بما قاله الأمين العام في بيانه الذي أصدره قبل يومين. وأود أن أشير، بكل تواضع، إلى بضع نقاط فيما يتعلق بآخر التطورات في إيران.

أولا، ليس لدينا أي سبب للاعتراض على مقولة إن إثارة قضايا حقوق الإنسان أمر لا مجال له هنا. وما تساورنا شكوك بشأنه هو ما إذا كان مجلس الأمن هو المحفل المناسب لمثل هذه المناقشة. والمناقشة بشأن هذه المسألة لم تُحسم بعد. وما نجده مثيرا للقلق بعض الشيء هو أن ذلك قد لا يعزز إمكانية تحقيق الوحدة في المجلس في الوقت الذي تكتسي فيه هذه الوحدة أهمية بالغة. ونحن نقول ذلك مدركين تماما لما يعنيه: فنحن نعلق أهمية كبرى على هذه المسألة.

إننا نمر بلا شك بفترة بالغة الصعوبة والتعقيد في تاريخ العالم، حيث توجد الكثير من القضايا التي تتطلب زيادة التعاون بين الدول، ولا سيما بين أعضاء المجلس. والشرق الأوسط منطقة توجد ضرورة كبيرة للاستفادة من أي فرصة تلوح لنا فيها للعمل الدبلوماسي. وتقع على جميع البلدان مسؤولية الإسهام في تحقيق هذا الهدف. وتقع على إيران كذلك مسؤولية كبيرة في هذا الصدد، شأنها في ذلك شأن الآخرين، بما في ذلك نحن في منطقتنا.

وإذ أننا لا نريد أن نبدو وكأننا متعالون، فإننا نعتقد جازمين أنه ينبغي بذل كل الجهود لضمان أن تسهم إيران في السلام والاستقرار الإقليميين. وذلك أمر بالغ الأهمية بالنسبة للعالم النامي وأفريقيا، حيث يوجد أمل كبير في أن يحقق السياق العالمي الصحيح خطة عام ٢٠٣٠ والوعد الذي قُطع في عام ٢٠١٥ بالقضاء على الفقر المدقع. ومن شأن إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية أن يسهم في ذلك، شأنه شأن إحلال السلام في الشرق الأوسط - الذي ينبغي لإيران أن تسهم فيه، ويمكنها ذلك. ولا شك في أنه يجب معالجة الشواغل التي ربما تكون لدى الناس في هذا الصدد بأكبر قدر ممكن من الصراحة، مع ملاحظة لزوم التقيد، في جميع الأوقات، بمبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول.

ختاما أود أن أؤكد مجددا، لئلا أبدو متعاليا، على أسباب تعليقنا لأهمية كبيرة، كبلد، على هذه المبادئ: إننا نفعل ذلك بسبب ما حل بنا بوصفنا البلد الوحيد الذي تخلت عنه عصبة الأمم، عندما انتُهكت تلك المبادئ مما ألحق بنا ضررا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، تهنئ الصين كازاخستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وترحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن.

وأشكر الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته.

إن الموضوع المدرج في جدول أعمال اليوم هو الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أعرب عن موقف الصين المبدئي بشأن هذا البند. والتطورات الأخيرة في بعض أنحاء الشرق الأوسط تثير القلق. فبعض البلدان تشهد حروبا ونزاعات؛ والقضايا الساخنة معقدة ومتشابكة وتؤثر على بعضها بعضا؛ والقوى الإرهابية متفشية ومنتشرة – وكلها تشكل تحديات خطيرة للسلام والأمن الدوليين. وتأمل الصين في أن تعمل بلدان المنطقة بشكل متضافر مع المجتمع الدولي لتحسين الحالة في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن وأن تلتمس حلا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي.

أولا، إننا ندعو إلى إيجاد حل سياسي للمسائل الساخنة في المنطقة. وينبغي لجميع الأطراف أن تضطلع بأدوار بناءة وأن تستمر في تعزيز الحوار والتشاور من أجل التوصل إلى حل مستدام يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف.

ثانيا، ينبغي لنا مكافحة الإرهاب بحزم، مع تطبيق معايير موحدة واستخدام جميع الوسائل الممكنة للقضاء على الأسباب الجذرية التي تولد الإرهاب.

ثالثا، يجب احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية الأخرى التي تحكم العلاقات الدولية، ويجب احترام استقلال وسيادة بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية.

رابعا، ينبغي تشجيع بلدان المنطقة على تعزيز الحوار وتعميق التفاهم وبناء الثقة.

إن قضية فلسطين هي لب الحالة في الشرق الأوسط. وينبغي للمجتمع الدولي الالتزام بحل الدولتين والعمل على استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية والتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية بأسرع ما يمكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل السعي إلى إيجاد حل سياسي للحالة في سورية على سبيل الأولوية، وأن يواصل التعويل على الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة والعمل للتوصل إلى حل شامل وعادل ودقيق للحالة في سورية في أقرب وقت ممكن.

ويتحمل المجلس، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذا، ينبغي لمجلس الأمن ألا يناقش الشؤون الداخلية لأي بلد، ولا هو يمثل مكانا لأي مناقشة بشأن حالة حقوق الإنسان في أي بلد.

وتحيط الصين علما بالتطورات الداخلية الأخيرة في إيران. وتأمل الصين وتثق في أن إيران ستظل مستقرة وستحقق التنمية بفضل جهود الحكومة الإيرانية وشعبها. إن الحالة الإيرانية لا تشكل أي تهديد للسلم أو الأمن الدوليين، ولا هي مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. ومناقشة المجلس للوضع الداخلي في إيران هي ممارسة لا تتماشى مع مسؤوليات المجلس على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، كما إنها لا تساعد على حل المسائل الداخلية في إيران.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): كنت أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، في بداية اضطلاعكم بمهامكم في ٩ كانون الثاني/يناير، في جلستنا العادية الأولى لمجلس الأمن للسنة الجديدة، غير أن وفد الولايات المتحدة لم يترك لي خيارا آخر سوى القيام بذلك اليوم. وينطبق ذلك أيضا على أعضاء المجلس الجدد، الذين يسرني أن أراهم في القاعة. ويحدوني الأمل في أن يكون تعاوننا وثيقا ومثمرا. كما أشكر زملائي الذين غادروا المجلس لتوهم، والذين أراهم هنا اليوم كذلك.

نشهد اليوم مرة أخرى، وللأسف، إساءة الولايات المتحدة استخدام لمنتدى مجلس الأمن. فلماذا تقوض الولايات المتحدة، وهي عضو دائم في مجلس الأمن وأحد واضعي ميثاق الأمم

المتحدة، سلطة المجلس بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين؟ وعلى كل حال، من الواضح لأي شخص أن موضوع جلسة اليوم لا يتماشى مع اختصاصات المجلس بموجب الميثاق.

والإشارات التي وجهت اليوم إلى المادة ٣٤ من الميثاق فيما يتعلق بالحالة إشارات غير مناسبة على الإطلاق. وينبغي أن يكون ذلك واضحاً لكل من يقرأ المادة ٣٤ مرة أخرى.

وقد لفتنا الانتباه مراراً إلى عدم جواز استخدام الذرائع المختلقة من أجل وضع المواضيع غير السياسية بشكل صارخ على جدول الأعمال. فلماذا لجأت الولايات المتحدة إلى هذه الحيلة اليوم، في حين أن الحالة الداخلية في إيران تتجه نحو التطبيع بالفعل؟ وبالمناسبة، ينبغي لنا أن نشكر واشنطن على ذلك، بالنظر إلى أن رسائلها القوية لتشجيع وحث الشعب الإيراني قطعت شوطاً كبيراً في المساعدة على توحيد المجتمع الإيراني على أساس الشعور المناهض لأمريكا. ويبدو أن حساسية غير حكيمة تجاه إيران قد أعمت الولايات المتحدة عمّا يجري في الواقع هناك، مستعيضة عن الواقع بالتمنّي. وغني عن القول أننا نشجب الخسائر في الأرواح التي نجمت عن الاحتجاجات غير السلمية. ولكن دعوا إيران تعالج مشاكلها الخاصة، لا سيما وأن هذا يحدث الآن.

إن طاقة المجلس تتعرّض للهدر. فبدلاً من توجيهها نحو تسوية حالات الأزمات الخطيرة في أفغانستان وسورية وليبيا والعراق واليمن وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأفريقيا، تقترح الولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولكننا لا نريد أن نشارك في زعزعة استقرار إيران أو أي مكان آخر. وخيرٌ لنا من ذلك إجراء تقييم موضوعي للحالة فيما يتعلق بالتسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ولو أردنا الاستمرار في هذا المنطق، لكان علينا عقد جلسة لمجلس الأمن بعد الأحداث السيئة السمعة في فيرغسون بولاية ميسوري، أو عندما استُخدمت الأساليب العنيفة لطرد حركة ''احتلوا وول ستريت'' في مانهاتن. أو لربما ينبغي لنا أن ندعو إلى انعقاد المجلس عندما تتعرّض بعض البلدان الغربية إلى موجة من المظاهرات؟

وليس علينا أن ننبش عميقاً جداً في التاريخ للاستشهاد بالعديد من الأمثلة التي نجمت عن الإجراءات القصيرة النظر التي تنطوي على التدخل في الشؤون الداخلية ومحاولات تغيير الأنظمة غير المرضيّ عنها وفرض الوصفات القديمة للديمقراطية. وللأسف، وبسبب الأمثلة العديدة على الانتهاكات وتجاهل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة – مثل استقلال الدول والمساواة في السيادة في ما بينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات – فإن الحالة في العديد من بلدان الشرق الأوسط والتي كانت مستقرة حتى وقت قريب قد أصبحت مروعة. إن احتلال العراق بناء على حجة زائفة علناً، والذي لا تزال نتائجه تفرض عبئاً ثقيلاً على الشعب العراقي حتى يومنا هذا؛ والتلاعب الفجّ بولاية مجلس الأمن لإيقاع الدمار والفوضى المتواصلة في ليبيا؛ والتحريض المنهجي على الفتنة الأهلية في سورية وملاطفة الإرهابيين هناك؛ والحرب في اليمن – جميع تلك الجروح المفتوحة ستظل تذكرنا بالأيديولوجية الخبيثة للهندسة الجيوسياسية ومحاولات السيطرة على مصائر الدول والشعوب الأخرى. بيد أنهم يفضلون ألا يتذكروا تلك الأشياء، وعندما أُذكّرهم يتظاهرون بها بأن لا علاقة لهم بها.

إننا نُسألُ أحياناً لماذا نحافظ على نهج حذر إزاء مفهوم منع التطرف العنيف. إن موقف وفد الولايات المتحدة تجاه ما يجري في إيران مثال جيد على ذلك، لأنه يوضح جوهر شواغلنا. ويقال إن مصدر المشاكل هو قمع الاحتجاجات السلمية والنظام القاسي غير الديمقراطي. ثمة تشابهات مع الأحداث في سورية في عام ٢٠١١؛ إعلان وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين؛ وبالتالي تحديد أسس لضرورة التدخلات الخارجية في

شؤون إيران الداخلية. وعلى هذا النحو، توضع الخطوط العامة للرؤية التي قدمتها الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأخرى للتطرف العنيف ودوافعه. وفي الوقت نفسه، يمكن للتحريض من الخارج والدعوات إلى ما يسمى التغييرات أن تساهم في التطرف والعنف، سواء في إيران أو في مكان آخر.

لا يأتي السبب الحقيقي لعقد جلسة اليوم من الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان ومصالح الشعب الإيراني، بل من المحاولة المبطّنة لاستغلال الأحداث الحالية من أجل مواصلة السياسة الحالية الرامية إلى تقويض خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل تسوية الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. وقد أُعرب عن تقييمات مماثلة للحالة الراهنة في وقت سابق في برلين وباريس. ونرى أن المحاولات المتعمدة لإضعاف تقيّد المجتمع الدولي بخطة العمل وتقويضها غير مقبولة، لأنها تمثل الثمرة الأساسية للسنوات القليلة الماضية في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية والجهود الدبلوماسية الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ويَصدُقُ ذلك بوجه خاص على الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ما فتئت تؤكد على امتثال إيران الكامل لالتزاماتها. وبدلاً من ذلك، تواصل الولايات المتحدة إدخال قيود انفرادية تعاكس القانون الدولي مباشرة. وما زلنا نسأل ما إذا كان لديها أي وسائل في مجموعة أدواتها الدبلوماسية بخلاف الجزاءات.

وبدلاً من السعي إلى إشراك المجلس في التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سيكون من المفيد للمجلس دعم مبادرات مفيدة لتوسيع نطاق الحوار الإقليمي بشأن المسائل الأمنية، في إطارٍ يمكن أن يتيح إيجاد إجابات على كثير من الأسئلة والشواغل. وقد اقترحت روسيا مبادرة لوضع تدابير بناء الثقة في منطقة الخليج الفارسي. لا تزال الأحكام ذات الصلة من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، الذي يوعز إلى الأمين العام لوضع تدابير الأمن والاستقرار بالتشاور مع أصحاب المصلحة الإقليميين، غير منفذة حتى يومنا هذا. وسيكون من المفيد النظر في أفكار الأمين العام لبدء عملية حوار سياسي من أجل حل الخلافات القائمة بين البلدان الرئيسية في المنطقة.

وآمل ألا يكون هناك المزيد من مثل هذه الجلسات خلال فترة رئاستكم، سيدي الرئيس، ولا أثناء الرئاسة المقبلة، وأن يشغل المجلس نفسه بالعمل المكلف به بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كازاخستان.

أود بداية أن أشكر الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

يتسق موقف كازاخستان اتساقاً كبيراً مع قواعد ومبادئ القانون الدولي، وهو قائم كلياً على التقيد بها. يتعامل مجلس الأمن مع المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين، ويحترم سيادة الدول. ونأسف للخسائر في الأرواح التي وقعت في جمهورية إيران الإسلامية، ولكن كازاخستان تعتبر التطورات هناك مسألة داخلية لا تندرج ضمن ولاية مجلس الأمن، لأنها لا تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وينبغي، مع ذلك، أن نكون متيقظين للغاية، ونؤكد من جديد أهمية الحفاظ على الاستقرار في جميع أنحاء العالم وفي الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، عن طريق الحد من العنف والحيلولة دون ظهور توترات جديدة. ولدينا بالفعل الكثير من المسائل لنعالجها في تلك المنطقة. ونعتقد حقاً أنه ينبغي دائماً حل المنازعات بالوسائل السلمية من أجل الحيلولة دون زيادة تصعيد العنف وينبغي ألا تصبح مصدر إلهام للقوى المتطرفة. ولذلك فإننا ننضم إلى الآخرين في دعوة إيران إلى إعادة الثقة والاحترام المتبادل في مجتمعها بين جميع الفئات الاجتماعية المعنية. ونشير إلى أن مستوى التوتر في إيران قد انخفض تدريجياً

وأن الحالة تتجه تدريجياً نحو التطبيع. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا الاتجاه وأن يمكن العثور على حل سلمي في نهاية المطاف، على أساس التسامح المتبادل وحكمة شعب جمهورية إيران الإسلامية.

وأياً كانت التطورات الأخيرة في إيران، فينبغي ألا تُقوّضَ استدامة خطة العمل الشاملة المشتركة للبرنامج النووي الإيراني. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزماً بخطة العمل الشاملة المشتركة، التي كانت ناجحة وتشكل عاملاً في الأمن الإقليمي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن إقدام الولايات المتحدة على الدعوة لانعقاد المجلس للنظر في الاحتجاجات في إيران من جانب بعض مواطنينا لإثارة مظالمهم المشروعة – والتي لم يؤد إلى تفاقم بعضها سوى الولايات المتحدة نفسها لتقصيرها في الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة – يشكل إساءة استخدام لسلطتها بصفتها عضوا دائما وإساءة استخدام للمجلس ذاته. ومن المؤسف أنه على الرغم من المقاومة من جانب بعض أعضاء المجلس، سمح المجلس لحكومة الولايات المتحدة الحالية بإساءة استخدامه بعقد جلسة بشأن مسألة تقع خارج نطاق ولايته، الأمر الذي يكشف عن فشل المجلس في الاضطلاع بمسؤوليته الحقيقية عن صون السلم والأمن الدوليين.

إنه مما يقوض مصداقية مجلس الأمن أن ينظر في مسألة ذات طابع داخلي محض فيما يتقاعس بصورة مزرية عن أن يحرك ساكنا عندما يتعلق الأمر بمسائل حقيقية، مثل الاحتلال الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية – الذي يُخصص له هذا البند – والقصف العشوائي لليمن على مدى السنوات الثلاث الماضية، والذي أسفر حتى الآن عن مقتل آلاف البشر وجلب الجوع والمرض والدمار للشعب اليمني. وتُعزى جميع هذه الإخفاقات للمجلس إلى نهج العرقلة الذي يتبعه وفد الولايات المتحدة، والقائمة تطول.

وهذه ليست سوى محاولة يائسة أخرى من جانب حكومة الولايات المتحدة للهروب إلى الأمام، بعد أن فقدت كل ذرة من السلطة الأخلاقية والسياسية والقانونية والمصداقية في أعين العالم بأسره. وفي أعقاب أعمال إثارة الاضطرابات التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة، مثل تحدي القانون الدولي وعدم احترام ممارسات السلوك المتحضر في السياسة الدولية، فإنها تبحث الآن باستماتة عن أي قشة تتعلق بها تنجيها من الغرق.

وثمة تاريخ طويل لتسلط الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، ولكن هذا مثال ينافي العقل. فلا يمكن أن يناقش أهم جهاز أمني في العالم موضوعا يتعلق بالشؤون الداخلية المحضة لأي دولة – وهي في هذه الحالة احتجاجات تعاملت معها الحكومة الإيرانية بأقصى درجات الاحترام لحقوق المحتجين وبذلت كل محاولة لمعالجتها سلميا، بالرغم من أعمال العنف التي قام بها متسللون والتشجيع المباشر من جانب قوى أجنبية، بمن في ذلك رئيس الولايات المتحدة.

وسأكون مُقصرا إن لم أذكر، لأولئك الذين قد لا يتذكرون، تاريخ الولايات المتحدة الطويل من التدخل في الشؤون الداخلية لإيران. ويمكن إرجاع النمط المستمر لإثارة الاضطرابات أثناء عملية إرساء الديمقراطية في إيران إلى الانقلاب الذي قامت به الولايات المتحدة ضد رئيس وزراء إيران المنتخب ديمقراطيا في عام ١٩٥٣. وزادت الأعمال العدائية بعد أن انتفض الإيرانيون لإسقاط حاكمهم الدكتاتور، الذي كان محبوبا لدى حكومة الولايات المتحدة وهذا أمر لا غرابة فيه. ومنذ ذلك الحين، ما برحت الولايات المتحدة تدعم، من بين أمور أخرى، محاولات الانقلابات العسكرية والأعمال التخريبية في إيران؛ وفرضت جزاءات أحادية الجانب غير قانونية وغير إنسانية

على المواطنين الإيرانيين العاديين؛ ودعمت صدام حسين دعما غير مشروط في حربه المدمرة التي استمرت ثماني سنوات ضد الإيرانيين، بما في ذلك عن طريق تزويده بالأسلحة الكيميائية؛ بل وانخرطت بشكل مباشر في مواجهة عسكرية مع إيران، دفاعا عن صدام. وأود أيضا أن أشير إلى إزهاق ٢٩٠ روحا بريئة – بمن فيهم ٦٦ طفلا – على متن رحلة الخطوط الجوية الإيرانية ٦٦٥، التي أسقطتها البحرية الأمريكية في الخليج الفارسي في تموز/يوليه ١٩٨٨. وسأكون مقصرا إن لم أذكر أن الولايات المتحدة كرمت بلا خجل القائد الذي أصدر أمر إطلاق النيران على الطائرة ومنحته الأوسمة.

وفي حين أن الرئيس ترامب قد يكون مفتونا بعدم خروج مظاهرات احتجاج على وجوده أثناء تواجده في منطقتنا قبل بضعة أشهر، فإنه قد لا يدرك أنهم لا يتمتعون بالحق في الاحتجاج – والحقيقة أنه في كل بلد ديمقراطي، سيخرج المواطنون من وقت لآخر إلى الشوارع احتجاجا على أمر أو آخر، وإيران ليست استثناء في ذلك الصدد. في كل بلد تتواجد قوات الأمن – سواء كانت من الشرطة أو الحرس الوطني أو غيرهما – لكفالة أن تظل الاحتجاجات سلمية، وإيران مرة أخرى ليست استثناء. ولكن وفي حين تتهم الولايات المتحدة إيران بقمع الاحتجاجات، لا يمكن للمرء إلا أن يندهش أشد الاندهاش إزاء هذا النفاق حينما يشاهد صورا لمحتجي حركة ''احتلوا وول ستريت'' يتعرضون للضرب والسحل على أيدي رجال الشرطة الأمريكية؛ أو حينما يتذكر حينما أطلق الحرس الوطني النيران على طلاب محتجين سلميا في جامعة ولاية كينت وقتلوهم؛ أو عند مشاهدة فيلم عن الاحتجاجات التي اندلعت خارج مقر انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي في شيكاغو في عام ١٩٦٨.

وفي الآونة الأخيرة، يمكننا العودة بالذاكرة إلى أعمال الشغب التي اندلعت في لوس أنجلوس في عام ١٩٩٢ احتجاجا على الضرب الوحشي الذي تعرض له رودني كينغ على أيدي رجال الشرطة. ويستمر قتل الأبرياء من الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي على أيدي ضباط إنفاذ القانون دون هوادة، كما نعلم جميعا، حينما استُدعي الحرس الوطني التابع لجيش الولايات المتحدة في ولاية كاليفورنيا وفرقة المشاة السابعة والفرقة الأولى من مشاة البحرية لاستعادة النظام. وقُتل ما مجموعه ٦٣ شخصا خلال تلك الانتفاضة؛ وأصيب ٣٨٣ ٢ شخصا واعتُقل أكثر من ٠٠٠ ١٢. ولا أتذكر دعوة أي عضو في مجلس الأمن إلى عقد مناقشة بشأن تلك المسألة حينما قام جيش الولايات المتحدة بقمع الاضطرابات الداخلية. كما لم تُعقد أي مناقشة في عام ١٩٩٣، حينما داهم عناصر مكتب التحقيقات الاتحادي مقر طائفة الداووديين في واكو بولاية تكساس، بعد مواجهة استمرت ٥١ يوما، وقتلوا ٨٣ من الرجال والنساء والأطفال، الغالبية العظمى منهم من الأبرياء تماما من أي جريمة. وكان حري بسفيرة الولايات المتحدة – التي ربما كانت مشغولة بأولويات أخرى لدى وقوع هذه الحوادث – القراءة عن تلك الأحداث التي تنطوي على استهزاء بالعدالة على الأرض الأمريكية قبل إدانة الآخرين بخصوص أشياء تقل عن ذلك بكثير.

ولكن الولايات المتحدة ليست وحدها التي لديها سجل لا تُحسد عليه على صعيد التعامل مع المتظاهرين. ففي عام ٢٠٠٥ في فرنسا، أعلن وزير الداخلية حينها السيد نيكولا ساركوزي سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاحتجاجات التي خرجت في ضواحي باريس المحرومة وغيرها من المدن الرئيسية، ووصف المتظاهرين – ومعظمهم من المهاجرين الفقراء – بأنهم ''حثالة''. وبعد القبض على حوالي ٠٠٠ ٣ شخص ومقتل العديدين، تم قمع الاضطرابات لتشتعل مجددا في أشكال أخرى متعددة، كان آخرها في عام ٢٠١٧، حينما أدى اغتصاب الشرطة لشاب فرنسي من أصل أفريقي إلى اندلاع الاحتجاجات مرة أخرى. غير أنني لا أتذكر استدعاء مجلس الأمن للانعقاد لمناقشة هذه المسألة.

وفي عام ٢٠١١ في المملكة المتحدة، أدانت وزيرة الداخلية حينها تيريزا ماي إدانة قاطعة أعمال العنف في خضم احتجاجات اندلعت في بلدها، قائلة إن ذلك الاستخفاف بالسلامة والممتلكات العامة لا يمكن السكوت عليه. وفي الوقت نفسه، حذر رئيس الوزراء ديفيد كاميرون مثيري الشغب قائلا،

''سنستخدم ضدكم القوة الكاملة للقانون. وإذا كنتم قد بلغتم عمرا يسمح لكم بارتكاب هذه الجرائم، فإنكم إذن في سن تسمح بإنزال العقاب بكم''.

وفي غضون بضعة أيام فقط، تم اعتقال ٣ ١٠٠ شخص. وقد تم إبلاغ السلطات بأنه بإمكانها أن تتجاهل المبادئ التوجيهية القائمة لإصدار الأحكام، وتم الحكم على شابين بالسجن أربع سنوات لإثارتهما الشغب عبر فيسبوك، رغم عدم مشاركة أي شخص آخر في هذه الاضطرابات المزعومة. ولا أذكر أنه قد تم توجيه انتباه مجلس الأمن لأي بلد من البلدان التي وصفت نفسها بالديمقراطيات المتحضرة جراء ردود الفعل هذه على الاحتجاجات، ناهيك عن عقد مناقشة في المجلس.

ولدينا أدلة دامغة على أن من ارتكب العنف في إيران حفنة من المتظاهرين الموجهين بشكل واضح جدا من الخارج، مما أسفر في بعض الحالات عن مقتل أفراد من الشرطة وضباط الأمن. وقد ظهرت هذه العناصر العنيفة وسط الحشود في وقت مبكر من مساء يوم الجمعة من الأسبوع الماضي، في بداية الاحتجاجات. وفي تلك المرحلة، بدأت تظهر أيدي عناصر من خارج إيران، بمن في ذلك المحرضون الموجودون في الولايات المتحدة وأوروبا. وشملت أعمال التحريض على العنف تشجيع الناس وتدريبهم على استخدام قنابل المولوتوف، والسيطرة على مخازن الذخيرة، وتنظيم انتفاضة مسلحة.

وقد تحدث أحد المقيمين في الولايات المتحدة عبر وسائط التواصل الاجتماعي لإعطاء الأمر بقتل ١٢٠ فردا من أفراد قواتنا الأمنية، مهددا بأن يشمل القتلى أسرهم في بيوتهم. وقد صرح نفس هذا الشخص المقيم في الولايات المتحدة علنا في وسائط الإعلام، بشعور كامل من الإفلات من العقاب، أنه ينبغي عليهم إحراق المساجد التابعة للحكومة ومراكز الشرطة. وكان من الواضح بما فيه الكفاية ليس لنا فحسب، بل وللأطراف الثالثة أيضا، أن الرؤساء التنفيذيين لتطبيق المراسلة ''تلغرام'' قرروا عرقلة بعض قنوات التحريض على العنف، بتحديد خط لا ينبغي تخطيه.

كما وثقت وسائط الإعلام الرئيسية كل هذا. وفي إحدى الحالات، استولى رجل له سجل جنائي حافل على سيارة إطفاء ودهس بها سيارة، مما أدى إلى مقتل السائق وابنه البالغ من العمر ١٢ عاما. وفي بعض الحالات الأخرى، شارك مشاغبون ونهبوا المتاجر والمصارف. وبوجه عام، أسيئ استخدام الاحتجاجات السلمية المشروعة – التي أكدت حكومة بلدي بشدة على أنها حق دستوري نحترمه منذ اندلاع الثورة الإسلامية – وسرقت لتتحول إلى مرحلة التخريب والبلطجة، وفي عدة حالات، وصل إلى إطلاق النار.

وقد حث الرئيس ترامب وبعض السياسيين في الولايات المتحدة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ومن يرعاه في منطقتنا على التحريض صراحة على العنف والتشجيع عليه. ومن المفارقات الشديدة أن البلد الذي أيد رئيسه المشاركين في هذا العنف والدمار ضد إيران تقوم سفيرته لدى الأمم المتحدة – التي لديها تاريخ من التعليقات العدوانية والمتسمة بالجهل ضد بلدي – بطرح المسألة للنقاش أمام مجلس الأمن.

والواقع هو أن إيران هي من ينبغي أن تطالب بعقد مناقشة وإجراء تحقيق في كيفية وأسباب السماح بإفلات العناصر الأجنبية من العقاب على تشجيع ودعم الاضطرابات والعنف في دولة عضو أخرى ذات سيادة في الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن نناقش سبب عجز الولايات المتحدة، على

الرغم من تكرار الطلبات الرسمية، عن وقف التحريض على العنف وقتل المدنيين الأبرياء من أراضيها، أو السبب في استمرار بعض البلدان الأوروبية في توفير الملاذ الآمن للإرهابيين الذين يحرضون على العنف والتمرد المسلح بينما نحن نتكلم. لماذا تعمل مواقع وسائط التواصل الاجتماعي التي تشجع استخدام قنابل المولوتوف وتقوم بتعليم ذلك وتفخر باستخدام الناس للأسلحة لغرض القتل في إيران بحرية في أراضيها، على الرغم من الأدلة الواضحة؟ هذه هي المسائل الحقيقية التي يجب تناولها.

ولكي نحول هذه المهزلة إلى شيء أكثر من مجرد مضيعة للوقت، ينبغي أن نناقش شيئا آخر لم يتناوله المجلس، وينبغي أن يفعل ذلك. إن التدفق الحر للمعلومات قد جلب معه انتشار الأخبار الزائفة وغير ذلك من أشكال حروب المعلومات. وهذه التهديدات مشتركة بين جميع الأمم الحرة ذات السيادة. ولسنا وحدنا من نجد أنه من الضروري وضع حلول لهذه التحديات.

ففي الآونة الأخيرة، أشاد الرئيس الفرنسي ماكرون أيضا بالجهود الرامية إلى زيادة الشفافية بشأن ملكية المواقع الشبكية، بما في ذلك تمويلها الأجنبي، وزيادة تمكين الوكالات الحكومية لمكافحة أي محاولة لزعزعة الاستقرار عن طريق المحطات التلفزيونية التي تسيطر عليها دول أجنبية أو تؤثر فيها. كما اقترح مكافحة استخدام قنوات وسائط التواصل الاجتماعي للدعاية من خلال استحداث قوانين للكشف عن مصدر تمويل محتوى معين مدعوم.

وهذه التدابير ليست ضرورية لمكافحة الأخبار الزائفة والمشاغبين والتدخل الانتخابي فحسب، بل وأيضا وعلى نحو أشد لمكافحة الإرهابيين، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية. وتلك المعركة ليست صفرية المحصلة؛ فإما أن ننتصر معا أو ننهزم معا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.